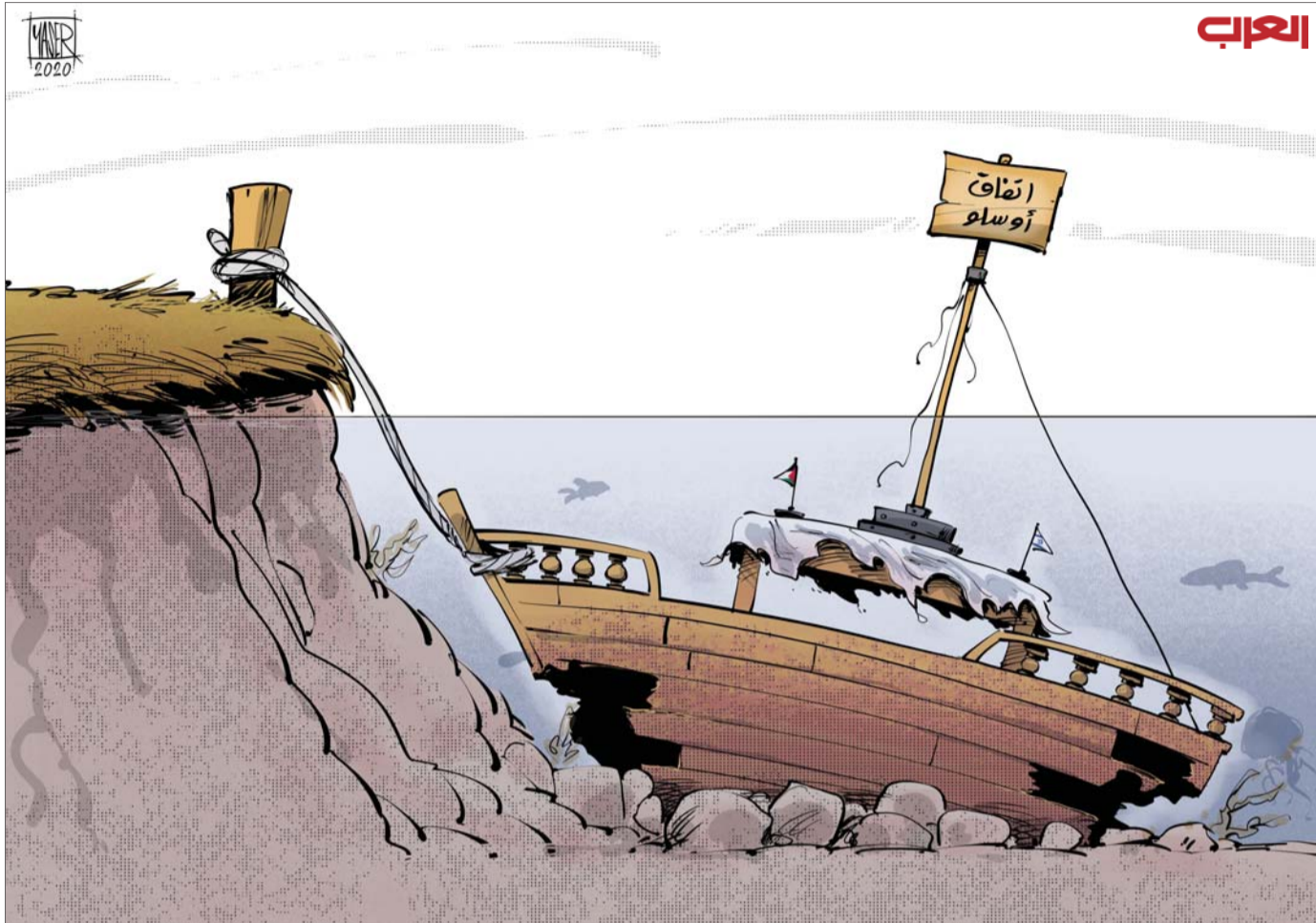


ما الذي تبقى من اتفاق أوصلو بعد 27 عاما؟



1999 - 2001، وصولاً إلى شارون الذي يعمل على تقويض السلطة الفلسطينية والتخلص من رئيسها وتدمير عملية التسوية جملة وتفصيلاً، مروراً بنتنياهو الذي جمد عملية التسوية إبان ترؤسه للحكومة الإسرائيلية على مدار ثلاثة أعوام (1996 - 1999)، وهو ما يواصل فعله الآن، عبر خطة الضم للضفة أو لأجزاء منها.

عموماً، فإن الشعب الفلسطيني سيواصل كفاحه لاستعادة حقوقه، بعد اتفاق أوصلو كما قبله، طالما بقي الاحتلال، وطالما بقيت إسرائيل في سياساتها الاستعمارية والاستيطانية والعنصرية.

بالمطلق بالنسبة للفلسطينيين. يستنتج من ذلك أن ثمة مسؤولية تقع على عاتق الفلسطينيين، أي على عاتق قيادتهم، مع ذلك فإن المسؤولية الأكبر عن فشل اتفاق "أوصلو" تقع على عاتق إسرائيل، فهي التي تملك أوراق الحل والربط بوصفها السلطة المحتلة، وهي التي عملت على التملص من الاستحقاقات المطلوبة منها، سواء في ظل حكومات العمل أو ليكود أو كاديبا، بينما، بدءاً من مقولة أن لا مواعيد مقدسة التي ابتدعتها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق رايبين، إلى مقولة أن عرفات ليس شريكاً التي ابتدعتها باراك، الذي ترأس الحكومة الإسرائيلية من

ما يوضح ماهية التسوية أو المال النهائي لها، ولم يستند إلى أي مرجعية دولية أو قانونية.

خامساً، تأسس الاتفاق على مراجعة الرواية الفلسطينية للصراع، في مقاربة مع الرواية الإسرائيلية، باعتبار أنه بدأ في العام 1967 مع احتلال الضفة والقطاع، وليس في العام 1948، أي مع إقامة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، ونشوء مشكلة اللاجئين. أخيراً، فإن ذلك الاتفاق ترك كل شيء للمفاوضات التي تجري بين الطرفين المعنيين حصراً، بمعنى أنه ترك الأمر بيد إسرائيل، في ظل موازين قوى ومعطيات دولية وإقليمية غير مواتية

مطاطة غامضة، فهو، أولاً، لم يبت في مسألة عدم شرعية الاستيطان بحيث أن أعداد المستوطنين تضاعفت ما يقارب ثلاث مرات منذ ذلك الحين. ثانياً، تم تأجيل البت في مسألة القدس واللاجئين والحدود إلى مفاوضات "الحل النهائي"، وهو ما حدث بعد سبعة أعوام، في مفاوضات كامب ديفيد (2000)، لكن من دون أن تنفذ إسرائيل الاستحقاقات المطلوبة منها في الحل الانتقالي كما هو مفروض. ثالثاً، لم يعرّف الاتفاق أراضي الضفة والقطاع باعتبارها أراضي محتلة، ولم يعرّف إسرائيل بوصفها دولة محتلة. رابعاً، لم يصدر عن الاتفاق

والفلسطينيين، الذي وقع في واشنطن في سبتمبر 1993، تم في مفاوضات سرية بين الطرفين، وكان بمثابة خطوة الثقافية على عملية المفاوضات التي انطلقت من مؤتمر مدريد 1991، بدفع من المتغيرات الدولية والإقليمية، المتمثلة، آنذاك، بانتهاء الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية، والتي نجمت عنها هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي وتفكك النظام الإقليمي العربي، والذي قاد بدوره إلى انحسار مناخات الصراع العربي - الإسرائيلي. وطبيعي في مثل تلك الظروف أن يأتي اتفاق "أوصلو" على غاية في الإجحاف بالنسبة للفلسطينيين، إذ عقد في ظروف غير متكافئة وبلغت الإملة، حيث ابتغت منه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حينها، تحقيق عدة أغراض، أهمها:

أولاً، تعويم دورها وهي التي كانت مهددة بالشط، عبر إيجاد موقع لها في المفاوضات، بعد أن جرى استبعادها عن مفاوضات مدريد، بدعوى وجود وفد أردني - فلسطيني مشترك، ترأس الجانب الفلسطيني منه حيدر عبد الشافي الشخصية الوطنية المعروفة في قطاع غزة.

ثانياً، فرض مكانة ما للشعب الفلسطيني في خارطة ما بات يسمى في حينه بـ"الشرق الأوسط الجديد"، في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية الحاصلة في التسعينات.

ثالثاً، إيجاد كيان سياسي للشعب الفلسطيني في أرضه، بعد أن اقتنعت القيادة الفلسطينية بأن بقاء الحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج لم يعد مجدياً بل ويات مكلفاً، وامتدداً، بعد عشرة أعوام من إخراج قوات منظمة التحرير من لبنان إثر الغزو الإسرائيلي (1982).

أما من جهتها فإن إسرائيل ابتغت من ذلك الاتفاق فرض إملاءاتها على الفلسطينيين وقيادتهم، لقناعها بأن أي فلسطيني لا يمكن أن يعقد تسوية معها دون رضا أو من دون تغطية من القيادة الشرعية، مستغلة في ذلك المتغيرات الدولية والإقليمية الحاصلة، التي اعتبرتها فرصة سانحة لفرض شروطها. هكذا جاء الاتفاق المذكور بصيغة

ماجد كيالي
كاتب وسياسي
فلسطيني

بعد 27 عاماً على توقيع اتفاق "أوصلو" بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير، لم يبق من هذا الاتفاق شيء، سوى وجود سلطة فلسطينية تحت سلطة الاحتلال، هي بمرتبة حكم ذاتي على السكان، من دون الأرض والمعابر والموارد، وخضوع الفلسطينيين في الضفة إلى سلطات ثلاث، الأولى، سلطة إسرائيل، والثانية سلطة المستوطنين، والثالثة السلطة الفلسطينية، وهي الأضعف، بالإضافة إلى حصار قطاع غزة منذ 13 عاماً.

الاتفاق ترك كل شيء للمفاوضات التي تجري بين الطرفين المعنيين حصراً أي أنه ترك الأمر بيد إسرائيل في ظل موازين قوى ومعطيات دولية وإقليمية غير مواتية بالمطلق بالنسبة للفلسطينيين

طوال الفترة الماضية، من عمر ذلك الاتفاق المحقق والناقص والمهين، عملت إسرائيل على كل ما من شأنه التخلص من الاستحقاقات المطلوبة منها وفقاً للاتفاق المذكور، بل وعلى التحرر من عملية التسوية برمتها، في سعيها لفرض واقع الاحتلال، وذلك عبر تعزيز الاستيطان، لاسيما في القدس، وتحكمها في المعابر، واتباعها الاقتصاد الفلسطيني لسيارتها، ناهيك عن إكحام هيمنتها الأمنية والإدارية على الفلسطينيين، وقد فاقم من ذلك بناؤها الجدار الفاصل، الذي بات يقطع أوصال الضفة الغربية إلى كاتونات لا تواصل بينها. وقد جرد التذكير أن اتفاق أوصلو للتسوية بين الإسرائيليين

هنية في لبنان: زيارة بلا حيثيات واستياء بلا منطق

وحلفائهم المسيحيين، حيال هنية، ووده معه ومع حماس. ويرحب رموز الشيعة بهنية، بينما رموز السنة لا يفعلون، وهنية يزور إسلامي الجنوب، أصحاب خطاب المقاومة، ولا يزور إسلامي الشمال أصحاب المظلومية المعلومة منذ الشيخ سعيد شعبان.

المخيمات الفلسطينية على الأراضي اللبنانية ذات مزاج جنوبي بنفسه في شمالي البلاد كالبداوي ونهر البارد فالضفة الجنوبية هنا ليست جغرافية بقدر ما هي اجتماعية وطبقية

ويحاول رموز المارونية السياسية، المحشورون في زاوية الاتهام بالفساد وعدم الجدارة، تحميل زيارة هنية جزءاً من المسؤولية عن ما زلهم، لذا استمروا في اسطوانتهم المشروخة يعبرون عن قلقهم من الوجود الفلسطيني. وفي أجواء هذا كله، لن تكون السياسة خطبة جمعة، ولا شغل مختارين يتحدثون عن ونام الجميع مع الجميع، فالأطراف في الإقليم، لا تتقبل من موالها اللعب على حبال أخرى، ولا تقبض كلاماً عن حاجة فلسطين إلى الجميع، لأن هذه قاعدة تنكرها هي عندما تتصل بعلاقات فلسطينية مع خصوم لها، وعندما يقول آخرون إنهم في حاجة إلى الجميع. عموماً لن يفلح الحاسد والمحسود، الفلسطينيون، في استعادة وزن القضية الفلسطينية والقيادة الفلسطينية، ما لم ينته الانقسام ويُعاد بناء النظام الوطني على أسس قانونية ودستورية.

ذاك، في أراضي الحكم الذاتي المحدود والمحاصر. المهم عندهم، هو طبيعة اللغة التي يستخدمها العاظمون على سطح السياسة الفلسطينية، وكيفية ظهورهم، وما إذا كانت هناك إمكانية للرهان عليهم لكي تتحسن أحوالهم. فإن كان عباس نفسه، بحضر هو وأولاده المسابقة الغنائية في بيروت، ويُرَى وهو يقبل جبين المطربة أحلام، دون أن يحرص على الوصول إلى مخيم برج البراجنة القريب، لكي يؤسس لوشيجة نفسية بين أهل المخيم ورام الله، أو يتبع لمخاتير المخيم وبعض أطفاله، النقاط الصور معه، فلماذا لا يحمل أهالي عين الحلوة إسماعيل هنية على الأكتاف، عندما يذهب إليهم في منطقة صيدا؟

هنية، ينطبق عليه المثل العربي القديم "أعط القوس باريها". فجماعة "الإخوان" أول ما تفعله مع منتسبيها منذ صغرهم، هو برّي السنتهم، كما تُبري أقلام الرصاص، لكي يجيدوا الخطابة، ويزلزلوا المخيلات، بأعاصير من الكلام والوعود القصوى وأحاديث المظلومية!

المخيمات الفلسطينية على الأراضي اللبنانية، ذات مزاج جنوبي بامتياز، حتى لو كان المخيم نفسه في شمالي البلاد، كالبداوي ونهر البارد، فالضفة الجنوبية هنا، ليست جغرافية بقدر ما هي اجتماعية وطبقية، موصولة بجنوب العالم قبل جنوب لبنان، وبجنوب الدنيا قبل جنوب فلسطين، وبجنوب جداول الفقر والمعاناة، على مستوى العمورة. لكن مناخات الزيارة، أظهرت ما يشبه رقعة الكلمات المتقاطعة، التي تستحث من يحاولون تظهيرها وحل أحجيتها: هنية يلتقي حسن نصرالله حليف الأسد، والأسد يخاصم هنية ويرفض مصالحته، وتركيا وقطر مهوى أفئدة "الإخوان" بغضبهما الاقتراب من أجواء الأسد ونصرالله. والشيخ حسن يلعب بمهارة لتسليط الضوء على الفارق بين جفاء رموز السنة

غير ذلك في معرض الثرثرة للتصل والتحاليل، ثم إن هذا الحاسد، يتبنى خطاباً معلناً لا يستحي فيه من تقديس التعاون الأمني مع الاحتلال وإنكار الحقوق السياسية للمجتمع. مثل هذه الأذم، يستفعلها المناخ الفلسطيني العام في مخيمات لبنان. أما المحسود، فهو يتبنى خطاب المقاومة حتى عندما لا تكون هناك مقاومة، بل عندما يقوم هو نفسه بمنعها وبشجب من يمارسها. لكنه يتبنى هذا الخطاب، لكي يتحدى للبسطاء كراع وكبير سدة الفعل المقاوم، في أكثر الأوقات حرصاً على عدم ممارسة مثل هذا الفعل، وأكثرها ميلاً إلى التهذبة مع الرغبة في وصول الوسيط المصري أو الوسيط القطري.

الناس في مخيمات لبنان، لا يركزون على مسألة الحكم ولا يريدون أن يعرفوا كيف يحكم هذا الطرف أو

علما بأن الأجر، أن يبارد هو إلى استنكار زبائره وأسباب عجزه. فتظهير عورات المحسود، لن تجلب حلاً لعجز الحاسد ولن تداري عوراته. وفي الحقيقة، ليست للسلطة الفلسطينية في رام الله، أي مآثر يمكن أن تصل أصدائها إلى "البيرة" الملاصقة، وكيف يمكن حمل عزام على الأكتاف في "عين الحلوة" وهو بلا مواهب أو مناقب، لذا لا يمكن للتعليم أن يوازن بين الحاسد والمحسود، حتى وإن لم تكن للطرفين، خلال السنوات الماضية، أي وظيفة جوهرية سوى حراسة زمن فلسطيني ردي، يُستدأ فيه الانقسام، ويتعمق البؤس الاجتماعي؛ على الرغم من ذلك، يظل الفارق بين الحاسد والمحسود، أن الأول لديه هدف حصري وهو إقصاء غزة، بمن فيها الموالون له، وليس بمقدور أحد أن يزعم

ليس جزءاً من عملها اليومي خلال أكثر من ثلث قرن مضى. لم يكن هناك أي منطق أو سبب لأن يستفعل أحد من هؤلاء الاستقبال الذي حظي به هنية. شأن الواحد من هؤلاء، شأن الراسب في الثانوية العامة، أربع مرات، عندما يلعب المدرسة وصعوبة الامتحان وتجربة التعليم كلها، ثم يفتش لنفسه عن أدوار لا يستحقها. لذا فإنه رأى أن ما ناله هنية كثير عليه، وربما هذا لصحيح، لكن الإصح هو أن ما جرى في المخيم الفلسطيني، يعكس حقيقة فائض ضعف السلطة الرسمية الفلسطينية، أو بالأحرى منظمة التحرير، بسبب قلة مروعتها واستنكافها عن أداء واجباتها. عندما فوجئ الحاسد، بحفاوة المخيم بمن لا يستحق الحفاوة، لم ير أوجب من التفتيش عن مستعم يصغي له وهو ينسج مأخذه على المحسود،

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

أعلنت عناصر عدة، من التيار نفسه الذي يحاول حرف انتظار اللبنانيين، عن موضوع فساد الدولة وسرقة مقدرات الشعب اللبناني، عن استيائها من زيارة إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى لبنان، وجعلته، بلا منطق - موضوعاً للتشكي وللإعراب عن مخاوف، بينما هنية نفسه، كان في نزوة يأسه وسط عجز الطبقة السياسية الفلسطينية كلها، لم يفعل في لبنان شيئاً سوى محاولة تحقيق بعض الإشباع النفسي البديل، للاجئين الفلسطينيين المتروكين في مخيماتهم بلا أفق في الحياة المعيشة، أو أفق في القضية السودة.

تلك العناصر المستاءة، تنطلق من فرضيات أسوأ بكثير، من فرضيات حاسدي هنية من الطيف الفلسطيني الآخر، الذي يمثله رئيس السلطة محمود عباس وفريقه ومندوبوه إلى لبنان. فقد أثار ما حظي به هنية من استقبال في مخيم عين الحلوة، غضب الفريق اللبناني الذي يتطير تاريخياً من الوجود الفلسطيني، ويراه معطوفاً على طائفتي المسلمين في البلاد.

وعلى الرغم من ذلك، فإن غضب الفلسطينيين الذين حسدوا هنية على استقباله في "عين الحلوة"، جدير بالتوقف عنده لفحص دوافعهم النفسية. فإن كان الحاسدون اللبنانيون قد اظهروا غضباً لا يبرره في الحقيقة شيء، وإنما هو لمدارة خبياتهم، فإن مجموعة عباس الضيقة المتفردة بالسلطة دون مؤسسات ودون سند قانوني ودون تفويض شعبي، تداري هي الأخرى خبياتها بالمبالغة في إظهار التطير من الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، وكان مثل هذا الاتفاق

